جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مقياس سوسيولوجيا الرابط الاجتماعي

محاضرتين يقدمها د. سمير قريد أستاذ محاضر-أ-إلى طلبة السنة الثالثة علم اجتماع

- المحاضرة رقم 07: المواطنة كأساس للرابط الاجتماعي

نص المحاضرة

المواطنة كأساس للرابط الاجتماعي في المجتمعات الحديثة

أولا-مفهوم المواطنة

يعرف قاموس عام الاجتماع المواطنة من الجانب الاجتماعي بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي(الدولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هده العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون **(محمد عاطف غيث، 2006: 52)**.

أما "**أحمد زكي بدوي**" فيؤكد أن المواطنة صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، وتتميز المواطنة بنوع خاص بولاء المواطن لبلاده وخدمتها في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين في تحقيق الأهداف القومية **(أحمد زكي بدوي 1986 :60)**.

بمعنى أن المواطنة توجه سلوك الفرد (المواطن) وتحدد تصرفاته في ميدان العمل الوطني، وما يترجمه من مشاركة فعلية في الأعمال التي تهدف إلى تحقيق الصالح العام.

ولذلك يؤكد "**عيسى الشماس**" أن التطبيق المجتمعي لمفهوم المواطنة في المؤسسات المختلفة، سيؤدي حتما إلى تنمية مجموعة من القيم والمبادئ التي ينتج عنها ممارسات تعكس سلوك الفرد تجاه الدولة والمجتمع والوطن **(عيسى الشماس، 2008: 42)**.

فجوهر المواطنة إذن هو مشاركة المواطنين المتكافئة في الحياة الاجتماعية، ويتم ذلك من خلال الإيمان المشترك بالمبادئ الاجتماعية والسياسية التي تقوم على أساسها أنظمة المجتمع.

أما "**ألان توران Alain Touraine**" فيعتبر أن مفهوم المواطنة ارتبط بالدولة القومية التي يتحول فيها الأفراد من موقع التابعين إلى المواطنين المشاركين، من خلال الاعتراف بحقوق الفرد المشروعة، لا بوصفه عضوا في مجتمع سياسي، ولكن بصفته إنسانا كما نص على ذلك إعلان حقوق الإنسان **(Alain Touraine ,1997 :246)**.

يتضح من هذا التعريف أن المواطنة بالمعنى الحديث تعني تنمية أفق مشاركة المواطنين في الحياة المجتمعية مشاركة حرة ومسؤولة، وذلك من خلال الآليات الديمقراطية الحديثة للمشاركة الحرة من: انتخابات وتصويت، وممارسة حرية التعبير والمشاركة في الجمعيات والأحزاب والمنتديات السياسية.

أما "**Dominique schnapper**" فيؤكد أن المواطنة المتساوية تمثل أساس الروابط الاجتماعية في المجتمعات الديمقراطية الحديثة، حيث تتأسس الروابط الاجتماعية بين الأفراد ليس على أساس الدين أو الملكية أو المذهب السياسي، وإنما على أساس العيش المشترك حيث يتقاسم فيه الأفراد الحقوق والواجبات **(D.Shnapper, 2000:11)**.

هذه الفكرة يدعمها "**آلان توران Alain Touraine**" بقوله إن موضوع المواطنة يعني البناء الحر والإرادي لتنظيم اجتماعي يوفق ما بين القانون وتنوع المصالح واحترام الحقوق الأساسية، وبدلا من التماهي ما بين المجتمع والأمة، فإن فكرة المواطنة تهب الديمقراطية معنا ملموسا، إنه بناء مجال سياسي غير منسوب للدولة وغير تجاري **(Alain Touraine,1994 :105)**.

المواطنة هي عملية مشاركة المواطنين جميعا بفعالية في الحياة السياسية العامة لمجتمعهم ودولتهم، وبذلك تشكل البنية الأساسية في النسيج المجتمعي المتكامل وبقطع النظر عن الاختلافات بين المواطنين (الثقافية والطبقية والسياسية والعقائدية) حيث يتجلى تمسك هذا النسيج الاجتماعي بأنظمة المجتمع وقوانينه، وتضمن المواطنة في المقابل حقوق كل مواطن في العمل والعيش المشترك الآمن في إطار التعاون والمساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية **(عيسى الشماس، 2008 :43)**.

ثانيا–التطور التاريخي لمفهوم المواطنة

مفهوم المواطنة –تاريخيا– مرتبط بالتطور الذي حدث لمفهوم دولة المدنية في العالم القديم عند الإغريق وفي روما، لذا فالأصل اللاتيني قد يوضح بصورة كبيرة المقصود بكلمة "مواطنة".

إن لفظة CITIZEN الانجليزية، ولفظة CITOYEN الفرنسية اشتقتا من الأصل اللاتيني CIVITAS الذي يشير إلى المواطن ساكن المدينة عند اليونان والرومان قديما وفي القاموس السياسي مواطن يطلق على ساكن المدينة، وما يختص بالمدينة وأهلية التمتع بالوجود في أراضيها ومشاركته في

شؤونها، والمواطن ينظر له على أنه مدني أي مقيم بالمدنية ويتمتع بالحق المدني والقيام بواجب المواطنة: الواجب السياسي والدفاع **(حمدي مهران، 2012: 63)**.

أما في ألمانيا كانت المواطنة "BILDUNGSBURGERTUM" تقترن تاريخيا بالتحضر والعملية التحضيرية، كان المواطن البرجوازي شخصا مثقفا علم نفسه وثقفها، واعتمد على الدولة لضمان الحريات والإبقاء على النظام الأخلاقي العام **(طوني بينيت [وآخرون] 2010 :661)**.

يشهد مفهوم المواطنة في الخطاب الليبرالي الغربي المعاصر مراجعة واهتماما كبيرا في ظل ما يحدث من تحولات اجتماعية وسياسية وثقافية في العقود الثلاثة الأخيرة ويمكن التمييز بين اتجاهان للخطاب الليبرالي في أسلوب تصورهما لمفهوم المواطنة.

الاتجاه الأول:

يتأسس على مجموعة عناصر رئيسية أبرزها الفردية، ويتشكل العنصر الأساسي للمواطنة الليبرالية الكلاسيكية عن طريق الحقوق المدنية والسياسية المتساوية التي ينالها كل مواطن.

الاتجاه الثاني:

يهتم بطرح مفاهيم التماسك والالتحام الاجتماعي والثقافة المشتركة، وينظر إلى مفهوم المواطنة من خلال تلك المفاهيم، حيث لا يمكن التعامل مع الأفراد ككيانات مستقلة، ولا يمكن أن يصبح الفرد بدون هوية اجتماعية، فالأفراد مقيدون بروابط الجماعة وبأدوارهم كمواطنين **(أ.ع.س.زايد، 2011: 38)**.

انتقد التوجه الليبرالي للمواطنة من عدة وجهات، فالتيارات الماركسية مثلا انتقدت مفهوم حرية الفرد ومساواته أمام القانون، حيث رأت أن الفروقات الطبقية بين الأفراد تضع علامات تساؤل حول مدى تمتع الأفراد بتلك الحقوق والحريات في حالة الفقر والعوز مثلا.

تأثر بهذا التوجه عمل "**توماس همفري مارشال**" على إعادة تعريف المواطنة، حيث رآها كمكانة يتمتع بها الأفراد الأعضاء في مجتمع محلي، ما تقوم على توزيع الحقوق والواجبات بشكل متساوي، ولتلافي عدم المساواة التي سببتها الرأسمالية، أضاف "**مارشال**" للحقوق المدنية والسياسية الحقوق الاجتماعية (حقوق الرفاه التي تشمل الحق في العمل التعليم، الصحة) كأساس لمفهوم المواطنة الحديثة في ظل الليبرالية **(إصلاح جاد 2009: 171)**.

وتطرح دراسة حديثة حول مقومات المواطنة رؤية تلخصت فيما يلي:

أولا: المواطنة تجسيد لنوع من الشعب يتكون من مواطنين يحترم كل فرد منهم الفرد الآخر، ويتحلون بالتسامح تجاه التنوع الذي يزخر به المجتمع.

ثانيا: من أجل تجسيد المواطنة في الواقع، على القانون معاملة كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاء في المجتمع على قدم المساواة بصرف النظر في انتمائهم القومي أو طبقتهم أو جنسيتهم أو ثقافتهم **(علي خليفة الكواري ،2001: 118).**

أما "**علي خليفة** " فيؤكد أن ثمة مقاربات عديدة لمفهوم المواطنة، تحدد أطر المشاركة وأولوية حقوق المواطنين، وارتباطهم بواجباتهم، ودائرة انتمائهم الجماعي وتتلخص هذه المقاربات كالتالي:

- إن مقاربة المواطنة المعتمدة على تعزيز شعور الانتماء الوطني، تقضي أدبياتها بترسيخ هذا الشعور وإعطائه الأولوية إزاء طروحات الهويات الخاصة الثقافية منها أو الإثنية، أو الدينية، ويكون للانتماء الوطني وفق هذه المقاربة دور الحفاظ على تماسك المجتمع وضمان وحدته.

وأما مقاربة المواطنة المعتمدة على إعطاء الأولوية للمشاركة العامة، فهي منحدرة من ثقافة الجمهورية وقيمها من ناحية تغليب المصلحة العامة والمشاركة في الشأن العام على المصلحة الخاصة، ويتصف المواطن وفق هذه المقاربة بقوة انتمائه للمجموعة وارتباطه بمنظومة حقوقه لدى المجموعة ومستوجباته نحوها.

وأما مقاربة المواطنة المعتمدة على النظرة الليبرالية، فتقضي بضمان حقوق المواطن في المبادرة الفردية، لاسيما في مجال العمل، والحرية الشخصية دون قيد، لاسيما في العلاقات الخاصة.

وأما المقاربة المعتمدة على المشاركة المدنية، فتركز على أهمية المشاركة المواطن في إطار المجتمع المدني، حيث يجتمع الناس وفق التقاء أفكارهم ومصالحهم، ويتصف المواطن وفق هذه المقاربة بحرصه الشديد على حقوقه المدنية والاجتماعية، وبالتزامه الشديد بالشؤون التي يناضل من أجلها دون أن تعني هذه الشؤون بالضرورة مشاريع سياسية تبغي الوصول إلى الحكم **(علي خليفة، 2009: 34-35).**

ثالثا-أبعاد المواطنة

يمكن تحديد أربعة رئيسية للمواطنة تتمتع بدرجة كبيرة من الترابط الوثق في إطار السياق الراهن للعولمة وما تحمله من متغيرات متنوعة تمثلت في:

1- **البعد المدني:** الذي يشير إلى أسلوب حياة المواطنين في المجتمع الديمقراطي، ويتضمن مجموعة القيم التي تشمل حرية التعبير عن الرأي والمساواة أمام القانون، وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والوصول إلى المعلومات.
2- **البعد السياسي:** الذي يشير إلى مجموعة الحقوق والواجبات السياسية التي تضمن تمتع الفرد بالحق في التصويت والانتخاب والمشاركة السياسية وتقلد المناصب العامة.

3- **البعد الاجتماعي الاقتصادي:** الذي يشير إلى مجموعة العلاقات التي تربط ما بين أفراد المجتمع في سياق اجتماعي معين، وتتطلب ضرورة تمتعهم بالولاء والانتماء والتضامن الاجتماعي إلى حقوقهم في التمتع بالرفاهية والكفاية الاقتصادية.

4- **البعد الثقافي للمواطنة:** الذي يشير إلى مدى الوعي بالتراث الثقافي المشترك للمجتمع والاعتراف بأبعاد التنوع الثقافي وحقوق الأقليات، وتأكيد مبدأ المساواة القانونية وحماية الفرد من كافة أشكال التميز التي تظهر بسبب عضويته في مجموعة أو فئة معينة في المجتمع **(هدى بوعبد الله وموساوي أم السعد، 2018: 136).**

رابعا-المواطنة كأساس للرابط الاجتماعي

يؤكد **أندريه كورنوول** أن المفهوم المدني للمواطنة يرتكز على الهويات السياسية للأفراد باعتبارهم مواطنين فاعلين، بغض النظر عن هوياتهم في المجتمعات المحلية حيث يعمل الاهتمام بالالتزامات الفردية بالمشاركة في الشؤون العامة على دعم هذه الهوية.

ولذلك جاء المفهوم المعاصر للمواطنة ليؤكد على فكرة فعالية المواطنة، وهو مفهوم يعترف بأن تنشيط المواطنين باعتبارهم صناعا ومشكلين لكل صور التدخل والخدمات التي يخطط لها الآخرون أكثر منهم مستهلكين ومختارين لها **(علي جلبي، 2010: 406).**

وفي تحليله للمفهوم المعاصر للمواطنة يتطرق **كورنوول** إلى قضية المواطنة باعتبارها محاسبة ومساءلة من خلال الحكم الديمقراطي، وقد تتم عمليات المحاسبة من خلال الحوار المتزايد والاستشارة، حيث يمارس المتلقون للخدمات الاجتماعية حقهم في المواطنة من خلال المشاركة المباشرة والفعالة في الحكم.

من المفيد التأكيد هنا على أربعة مجالات يمكن من خلالها تحقيق الرابط الاجتماعي عن طريق المواطنة النشطة كما يلي:

- الأول هو المشاركة في النشاط الموجه نحو التغير الاجتماعي عن طريق الانخراط والمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني.

- الثاني هو المشاركة في الحياة المجتمعية والنشاط الذي يدعم المجتمع، كالمساعدات غير الرسمية، والمشاركة في الأعمال التطوعية.

- الثالث هو حرص المواطنة النشطة على تعزيز قيم الديمقراطية، وأهمية أن يكون للمواطن رأي مستقل في جميع المناسبات والانتخابات.

– الرابع هو المشاركة في الحياة السياسية وعضوية الأحزاب، والاقبال على التصويت في اختيار الممثلين في المجالس النيابية **(على جلبي، 2014: 293–294)**.

بمعنى آخر المواطنة الحديثة تعتبر أساسا للرابط الاجتماعي من حيث هي ثقافة وممارسة مجتمعية تستلزم توفر شروط وحدوث إصلاحات، وتحقق نقلات يصبح بموجبها أكبر عدد ممكن من أعضاء المجتمع يدركون معايير وقيم الارتباط السياسي العقلاني، أي يصبحون مواطنين يتمثلون القيمة العليا للشأن العام، ويتصرفون وفق متطلبات المصلحة العامة المستقلة عن مصالحهم الخاصة **(M.sghir jan 2008 :15 jar ,)**.

وبالمجمل فإن المفهوم الحديث للمواطنة يشير إلى حركية تاريخية هدفها تحرير الأفراد ودفعهم للعمل بفعالية للتمكن من تركيب تاريخهم، والمساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي يضمن مختلف حقوقهم كما يضمن حريتهم وكرامتهم **(قريد سمير وعلة مختار، 2018: 242)**.

المراجع

1. أحمد زكي بدوي (1986). **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**. بيروت: مكتبة لبنان.
2. أميرة عبد السلام زايد (2011). **المرأة والتعليم والوعي بحقوق المواطنة: قضايا مركزية في تربية المواطنة**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
3. إصلاح جاد (2009). "حقوق المرأة والمقاربات الجديدة لمفهوم المواطنة." **مجلة أوراق الأوسط** (تونس). العدد الثاني، 2009.
4. الشماس عيسى (2008). **المجتمع المدني (المواطنة والديمقراطية)**. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب (سلسلة الدراسات 18).
5. الكواري علي خليفة (2001). " مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية." **المستقبل العربي**: السنة الثالثة والعشرون، العدد 264، فيفري.
6. بوعبد الله موسى وموساوي أم السعد (2018). " **المواطنة بين المفهوم والممارسة**." في: **نهائلي حفيظة** (وآخرون): **المواطنة التجليات والممارسات**. الجزائر: دار تمكين للطباعة والنشر.
7. حمدي مهران (2012). **المواطنة والمواطن في الفكر السياسي: دراسة تحليلية نقدية**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

8. علي خليفة (2009). **وطن بلا مواطنين**. بيروت: دار الفارابي.

9. علي جلبي(2010). "**المواطنة والمشاركة وانعكاساتها في حياتنا اليومية**." في: ابتسام الجعفراوي [وآخرون]: **المسؤولية الاجتماعية والمواطنة**. القاهرة: دار القبس للطباعة.

10. علي جلبي (2014). " **الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة: مصر بعد ثورة 25 يناير نموذجا**. " في: أحمد بعلبكي [وآخرون]. **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

11. طوني بنيت [وآخرون] (2010). **مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**. ترجمة سعيد الغانمي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

12. محمد عاطف غيث(2006). **قاموس علم الاجتماع**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

13. قريد سمير وعلة مختار (2018). " **دور قيم المواطنة في تحقيق التنمية المستدامة – نحو قراءة نقدية للحالة الجزائرية**–. في:" **نهائلي حفيظة** (وآخرون): **المواطنة التجليات والممارسات**. الجزائر: دار تمكين للطباعة والنشر.

14. Alain Touraine (1994). **Qu'est-ce que la démocratie?.** Paris: Faryad.

15. Alain Touraine (1997). **Pourrons-nous vivre ensemble?.** Paris: Faryad.

16. Dominique Schnapper (2000). **Qu'est-ce que la citoyenneté?** Paris: Gallimard.

17. Janjar Mohamed (2008)« **La dimension culturelle de citoyenneté, préliminaires théoriques** . » dans : Abdelfattah Ezzine et [autres] :**Actes du cercle de citoyenneté ,** Maroc : Institut Universitaire de la Recherche Scientifique , Université Mohamed V , Souissi

المحاضرة رقم 08: كيف يصنع العمل الرابط الاجتماعي

نص المحاضرة

أولا–تعريف العمل

يعتبر العمل ظاهرة إنسانية واجتماعية شاملة ذات أبعاد متعددة منها البيولوجي المتمثل فيما يبذله الإنسان من طاقة جسدية لإنتاج الخيرات والسلع المادية، ومنها النفسي ذو صلة بشخصية العامل وسلوكياته ومختلف انفعالاته الكامنة وتفاعلها مع مكان عمله، ومنها الاجتماعي ذو الصلة بشبكة العلاقات الاجتماعية التي ينسجها الأفراد في محيط العمل **(عائشة التايب، 2011: 15)**.

وقد تطور مفهوم العمل وصار يتضمن عنصران: العنصر الأول هو مجموع الإمكانيات الجسدية والفكرية والمهارة لدى الإنسان التي تمكنه من القيام بنشاط منتج لسلعة أو لسد حاجة معينة، والعنصر الثاني هو أن يكون النشاط هادفا، أي يهدف إلى إنتاج سلعة أو تقديم خدمة معينة **(عبد المجيد لبصير، 2010: 314)**.

أما جورج فريدمان فيعرف العمل بوصفه مجموعة النشاطات ذات هدف إجرائي يقوم بها الإنسان بواسطة عقله ويديه والأدوات أو الآلات، وينفذها على المادة، وهذه النشاطات تسهم في تطوير حياته وتغييرها نحو الأفضل **(جورج فريدمان وبيار نافيل، 1985: 12)**، وبالتالي فإن العمل نشاط إنساني بامتياز الهدف من تحصيل منافع وخيرات مادية ترتقي بحياة الإنسان بوصفه كائنا فاعلا في المجتمع.

في السياق ذاته، يعرف العمل بأنه جزء من الفعالية الإنسانية، وهو المعنى الذي صاغه ماركس في كتابه رأس المال، حيث عرف العمل بأنه فعالية غرضية تهدف إلى إنتاج القيم الاستعمالية عن طريق تملك ما يوجد في الطبيعة من أجل إشباع مطالب الإنسان **(طوني بنيت [وآخرون]، 2010: 509–510)**.

أما " آلان توران" يعتبر العمل موجه للفعل الاجتماعي في المجتمعات الحديثة التي تتميز بالقدرة والكفاءة التاريخية، وذلك بما يتضمنه من معاني تجعل الإنسان يعي دوره كصانع للتاريخ، وليس مجرد كائن يعيش في التاريخ **(محمد الهدي بن عيسى، 2004: 176)** وبالتالي فإن الإنسان يعتبر فاعل تاريخي يمكنه تحقيق التغيير المنشود بوصفه كائنا فاعلا يستطيع عن طريق نشاطاته الفكرية والمهنية تغيير واقعه وفق امكانياته الحقيقية.

وبناء على ما سبق يمكن القول إن العمل هو كل نشاط فكري أو بدني يمارسه الإنسان من أجل تأمين حاجاته المادية، كما يعتبر العمل قيمة اجتماعية وإنسانية لتحقيق الاندماج الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد.

ثانيا–العمل كرأس مال اجتماعي

يعني رأس المال الاجتماعي (social capital) مجموعة الصلات التي يعقدها الفرد داخل الشبكة الاجتماعية، فالفرد عضو في شبكات اجتماعية مختلفة، وهذه الشبكات هي مفتاح الفوائد الرمزية والمادية، ولابد له من امتلاك رأسمالا اجتماعيا يمكنه من استثمار العلاقات الاجتماعية المتنوعة لزيادة الرأسمال الكلي الخاص به، مثل علاقات العمل والجيرة والقرابة وغيرها **(أحمد موسى بدوي، 2009: 18)**.

ويعتمد حجم رأس المال الاجتماعي – بحسب بورديو–الذي يتحصل عليه كل فاعل معين على حجم شبكة العلاقات الاجتماعية التي يمكنه إدارتها بكفاءة، ويعتمد كذلك على كم رؤوس الأموال الأخرى، كرؤوس الأموال الثقافية والرمزية والاقتصادية التي يمتلكها المشاركون في شبكة العلاقات التي تستلزم مزيدا من الإدراك والوعي المتبادل بين أعضاء الجماعة أيا كان شكلها، وتبعا لذلك فإن رأس المال الاجتماعي يمثل قوة تساعد على خلق وترسيخ مزايا اجتماعية للفاعلين **(ح.إ.عبد العظيم، 2011: 64)**.

تتضح أهمية رأس المال الاجتماعي من خلال زيادة مستوى الثقة بين الأفراد، ووجود القيم والأهداف المشتركة، وتكوين علاقات إيجابية وتبادل الخبرات، وتطوير رأس المال الفكري، وكفاءة إدارة العمل الاجتماعي، وبالتالي القدرة على حل المشكلات، وتحقيق الصالح العام، وتوطيد العلاقة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي **(حسام الدين فياض، 2019)**.

يمكن التأكيد في هذا السياق، أن العمل التطوعي يشكل وسيلة لتقوية رأس المال الاجتماعي والنهوض بالقيم الإنسانية، قيم العيش في إطار الجماعة، والتعاون، والخدمة، والمصلحة المشتركة، وإتاحة الفرصة لكل إنسان لممارسة حقوقه ومسؤولياته باعتباره فردا من المجموعة، ولتحفيزه على اكتساب قدرات ومؤهلات جديدة، ولتقليص الفوارق بين الناس، كما يعتبر العمل التطوعي وسيلة لتنمية الثقة بين الجماعة **(فوزي بوخريص، 2013: 109)**.

في هذا السياق يقدم "**بورتز**" نوعين من رأس المال الاجتماعي يعززان الثقة واندماج الأفراد في شبكة واسعة استنادا إلى أهمية الدافعية المعيارية التي تجعلهم متعاونين ومتضامنين في بيئة العمل:

أولا– استدماج (تشرب) القيمة: حيث تدفع الفرد ليؤسس روابط اجتماعية أو لينقل المصادر إلى الآخرين بموجب الأخلاقيات العامة.

ثانيا–التضامن المحكم: حيث يدفع الأفراد إلى تشكيل رابطة اجتماعية أو نقل مصادر للآخرين بموجب التطابق مع حاجات وأهداف الجماعة **(م.ع.ك.الحوراني، 2012: 182).**

ثالثا–كيف يصنع العمل الرابط الاجتماعي؟

ارتبطت قيمة العمل في المجتمع ما قبل الصناعي حسب ايميل دوركايم بقيم الريف مثل الرابط العاطفي مع الأرض والتعاون والحماسة في العمل، وهي قيم لا يمكن فهما إلا بعلاقتها مع تنظيم إنتاجي معين، حيث تؤدي دورا في الحفاظ عليه وتأمين شروط تجدده، كما لا ينفصل العمل عن الأدوار العائلية لان الأب في الوقت نفسه هو رب العمل ومعلم المهنة **(عمر علوط، 2016–2017: 311).**

وفي محاولة منه لتوصيف مجتمع مثالي يتحرر فيه الفرد من سطوة الماضي وضغوط الحياة التقليدية الذي يحافظ فيه على روابط اجتماعية قوية مع أبناء مجتمعه يؤمنها واقع تقسيم العمل وتقاسمه، خلص دوركايم إلى نتيجة مفادها أن تاريخ الإنسانية قد شهد وجود نمطين من المجتمعات، أحدهما يقوم على "التضامن الآلي"، والآخر يعتمد على " تضامن عضوي"، وبحسب رؤيته فإن المجتمعات ذات التضامن الآلي هي المجتمعات التي يخلق فيها التضامن واقعا من التشابه والتماثل بين أفرادها، حيث يشهد هؤلاء رابطا اجتماعيا قويا يصل إلى حد ذوبان الأفراد واندماجهم مع الكل الاجتماعي، ولذلك أكد دوركايم على أهمية التعاون في إضعاف مخاطر الصراع والتفكك المجتمعي، ونادى بضرورة إعادة بناء مجتمعه لروابط اجتماعية كانت سائدة في نمطه التقليدي، كما ناشد بضرورة العمل على إحلال الاندماج والتلاحم الاجتماعي والمحافظة عليه في نمط المجتمع المعاصر الذي أساء فهم مبادئ تقسيم العمل والتضامن العضوي **(عائشة التايب، 2011: 34).**

وعليه، فإنه بالعمل يحقق الإنسان ذاته ويجعل لوجوده الإنساني معنى، العمل هو المصدر الرئيسي للإشباع الاجتماعي والمادي والنفسي للفرد، ففي المجتمعات الصناعية يمثل النشاط المهني مصدرا للاندماج الاجتماعي كما يضمن للأفراد حماية مادية وعلاقات اجتماعية مستقرة، وتحقيق للذات الهوية في العمل، ومن منظور علم اجتماع الراهن أصبح العمل يمثل الرابطة un lien، لأن الفرد في المجتمعات المعاصرة يعتمد على أكبر عدد من الأفراد لتلبية حاجاته، كما أصبح الآخرون يعتمدون على ما يقدمه من خدمات مباشرة وغير مباشرة **(بلهواري الحاج وسيكوك قويدر، 2014: 120–121).**

وفي السياق ذاته، يذهب منظري سوسيولوجيا التنظيمات إلى اعتبار فريق العمل الذي ينظم إليه الفرد داخل فضاء العمل بمنزلة النواة الاجتماعية الكبرى داخل المجتمع قد تعادل رابطتها بالروابط العائلية والطائفية، إذ تمثل الفضاء المناسب للعامل فيه يحقق الانتماء والتضامن، ويتمتع فيه بحرية التعبير عن رأيه كما يسهم له هذا الفضاء بتشكل مقومات الشخصية ويفتح له فرص الانتماء والتعبير عن ذاته وبالتالي تتحقق مواطنته **(بلهواري الحاج وسيكوك قويدر، 2010: 127)**.

وفي هذا الإطار يشير " **أنتوني غيدنز**" أن بيئة العمل كثيرا ما تفتح الفرصة لإقامة الصداقات ولمشاركة الآخرين في أنشطة متعددة داخل نطاق العمل وخارجه، وفي غياب هذا الإطار تتضاءل دائرة المعارف والأصدقاء وتأخذ بالتقلص والانحسار **(أنتوني غدنز، 2005: 436)**.

إن ممارسة مهنة ما ليس وسيلة للعيش فقط، بل وسيلة يستمر من خلالها بناء الرابط الاجتماعي وعملية التفاعل الاجتماعي، فمن خلال مهنة ما نحقق وضعا اجتماعيا معينا ونبني ونعيش علاقات ذات أبعاد متعددة، ونكون أعضاء في جماعات ونبني نماذج تفكير وسلوك وطريقة حياة خاصة بالجماعة المهنية التي ننتمي إليها **(ناصر قاسيمي، 2014: 102)**.

وبالتالي فإن الرابط الاجتماعي في مجال العمل يتشكل من خلال التفاعلات بين أعضائه، ويتشكل من خلال منظومة القيم والمعايير التي توحد الجماعة حول قيم مهنية معينة، وهو ما يرسخ لديها ثقافة التعاون والاندماج والتكيف ويدعم الإحساس المشترك بالنجاح والانتماء والثقافة التنظيمية المشتركة.

يمكن القول بالمجمل أن العمل وفق معانيه التي صاغت دلالاتها المجتمعات المعاصرة يعطي الفرصة للاندماج الاجتماعي وينمي الروابط الاجتماعية، ويقلص من إمكانيات التهميش، كما يعطي في الوقت ذاته الفرصة للانتماء لمنظومة الحماية الاجتماعية من الهشاشة الاجتماعية، وبذلك أصبح العمل في دلالاته الحالية مرتبط أساسا بالرابط الاجتماعي وشكل من أشكال الاعتراف بالمواطنة **الكاملة (فؤاد نوار، 2012: 112)**.

المراجع

1- أنتوني غدنز (2005). **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**. ترجمة فايز الصياغ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

2- التايب عائشة (2001). **النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة**. القاهرة: منظمة المرأة العربية.

3- الحوراني محمد عبد الكريم (2012). " العشيرة رأس مال اجتماعي: دراسة سوسيولوجية لمكونات الولاء العشائري وتحولاته في المجتمع الأردني." **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلد 5، العدد 2.

4- أحمد موسى بدوي (2009). " ما بين الفعل والبناء: بحث في نظرية الممارسة لدى بيار بورديو." **إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)**، العدد الثامن، خريف.

5- بلهواري الحاج وسيكوك قويدر (2014). " العمل: المعنى والمكانة في عالم متغير." **مجلة علوم الإنسان والمجتمع** (الجزائر)، العدد 110، جوان.

6- بوخريص فوزي (2013). **مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات**. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق.

7- بن عيسى محمد المهدي (2004). " **ثقافة المؤسسة دراسة ميدانية للمؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر حالة بايب غاز PIPE GAZ**(أطروحة دكتوراه منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر).

8- جورج فريدمان وبيار نافيل (1985). **رسالة في سوسيولوجيا العمل 1**. ترجمة يولاند عمانوئيل، بيروت/ الجزائر: منشورات عويدات/ ديوان المطبوعات الجامعية.

9- حسني إبراهيم عبد العظيم (2011). " الجسد والطبقة ورأس المال الثقافي: قراءة في سوسيولوجيا بيير بورديو." **إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)**، العدد 15، صيف.

10- علوط عمر (2016-2017). " تحولات العمل واتجاهاته المستقبلية." **إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)**، العددان 36-37، خريف-شتاء.

11- فياض حسام الدين (2019). رأس المال الاجتماعي ودوره في تعزيز الصمود المجتمعي وقت الأزمات. https://www.makalcloud.com/post/hpsrvovk8

12- طوني بنيت [وآخرون] (2010). **مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**. ترجمة سعيد الغانمي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

13- قاسيمي ناصر (2014). **سوسيولوجيا المنظمات دراسات نظرية وتطبيقية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

14- لبصير عبد المجيد (2010). **موسوعة علم الاجتماع ومفاهيم في السياسة والاقتصاد والثقافة العامة**. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

15- نوار فؤاد (2012). " **مستخدمو تريفيلور والممارسات الانتخابية، خطاب حول المواطنة الاجتماعية.** في: حسن رمعون (وآخرون). **الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة.** الجزائر: مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية.